

الشاملة للبلد، والآليات الكفيلة بذلك، إسهاماً في تنوير أصحاب القرار وتوفير قاعدة للباحثين في هذا المجال.

أولاً: القطاع الزراعي في موريتانيا

إن الطبيعة الصحراوية للأرض الموريتانية، وعدم انتظام الأمطار، وضعف مستواها في أغلب مناطق البلاد، وانعدام المياه السطحية الصالحة للزراعة؛ كل ذلك جعل من الزراعة نشاطاً ثانوياً تتطلب ممارسته قدراً كبيراً من المثابرة والتصميم والوعي، وفي أحيان أخرى النشاط الوحيد الممكن مزاولته في بعض مناطق البلاد من قبل ساكنتها، وبالتالي لم تكن هناك زراعة حقيقية، بمعنى وجود مزارعين لهم أراضٍ زراعية يتفرغون لفلاحتها والعناية بها، باستثناء زراعة الواحات التي كانت تتركز على زراعة النخيل وبعض المحاصيل الثانوية، مثل القمح والشعير، أو بعض أنواع الخضر. أما النشاط الزراعي الرئيسي، فقد كان عبارة عن زراعة تقليدية موسمية تعتمد على الأمطار. وكانت الزراعة تمارس في أغلب الأحيان، إلى جانب التنمية الحيوانية، وبالتالي فإنها كثيراً ما تكون متنقلة بتنقل أصحابها. ولا بد من أن نشير هنا إلى أن عامل التوفيق بين الزراعة وتربية الماشية، ومشكل الملكية العقارية، يعتبران من أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون نجاح الزراعة.

١ - محدّدات النشاط الزراعي في موريتانيا

ترتبط الزراعة في موريتانيا كغيرها من الدول النامية إلى حدّ كبير بالظروف الطبيعية والمناخية، كما ترتبط بالعوامل البشرية والفنية، حيث يشكل العمل والخبرة الفنية والتمويل أهم الركائز لأي إنتاج، وخصوصاً الإنتاج الزراعي.

اتسمت الأراضي الموريتانية بتعاقب مواسم الجفاف، ونُدرة الأمطار وعدم انتظامها في بعض المناطق. وتعتبر ظاهرتا الجفاف والتصحر متقاربتين من الناحية الشكلية، ومختلفتين في طبيعتهما، حيث إنهما تؤديان دوراً متكاملًا في أغلب الأحيان، ذلك أن حالة الجفاف، التي تشكّل ظاهرة مناخية ذات طبيعة دورية، تعمل على تهيئة الحيز الجغرافي ليكون منطقة مصنّفة في إطار التصحر، وبالتالي تضعف بنية التربة، وتضعف خصوبتها، ومنها يصبح الوسط فقيراً. ونظراً إلى تأثير هذين العاملين بشكل كبير منذ نهاية الستينيات، فقد كان لذلك وقع مباشر على القطاع الزراعي، حيث تراجعت الزراعة المطرية والفيضية، وانعدمت المراعي، وانخفض منسوب المياه، ونضب الكثير من البرك. وتعاني البلاد تدهوراً خطيراً في البيئة الطبيعية نتيجة لتعرية التربة بفعل التصحرّ والعواصف الرملية التي جعلت الرمال تتحرك باتجاه الأراضي الزراعية وحوّلتها إلى أراضٍ غير صالحة للزراعة. وقد أدت ظاهرة الجفاف في السبعينيات إلى فقد حوالي ٨٠ بالمائة من الأراضي الخصبة. إضافة إلى ذلك صاحب هاتين الظاهرتين نقص في منسوب الأمطار، مما أدى إلى زحف الرمال.

وفي المناطق الجافة، يقوم السكان قبل موسم الخريف (موسم تساقط الأمطار) بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها، مما يهيئ ظروفاً مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح إذا أتى الموسم جافاً، أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط

الأمطار الإعصارية المفاجئة، فتتعرّى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية^(١).

كما يتسم مناخ موريتانيا بتفاوت هطول الأمطار الموسمية بمتوسط يصل إلى أقل من ثلاثين ملم^٣ في أقصى الشمال، وأكثر من ستمئة ملم^٣ على الحدود مع السنغال ومالي. وتعتبر الموارد المائية العامل المحدد للخطط التنموية في القطاع الزراعي.

ويعتبر نهر السنغال المصدر الدائم والوحيد للمياه السطحية في البلاد، بالإضافة إلى بحيرة كنكوصة وبعض البرك والمياه المجمعة وراء السدود. ويبلغ مجموع الموارد المائية السطحية في موريتانيا حوالى ٥٨٠٠ مليون متر مكعب/السنة^(٢).

يضاف إلى ذلك أن طبيعة الأراضي الموريتانية المنبسطة لا تساعد على تشكيل الأودية ومجاري السيول، غير أن الجزء الجنوبي من البلاد يتميز بانتشار المنخفضات التي تتجمع فيها مياه الأمطار، وهذه المنخفضات تشكل مورداً مائياً مهماً للمواطنين. وتتصف المناطق حول هذه

إن الطبيعة الصحراوية للأرض الموريتانية، وعدم انتظام الأمطار، وضعف مستواها في أغلب مناطق البلاد، وانعدام المياه السطحية الصالحة للزراعة؛ كل ذلك جعل من الزراعة نشاطاً ثانوياً تتطلب ممارسته قدراً كبيراً من المثابرة والتصميم والوعي.

المنخفضات بتدهور المراعي، وقلة الغطاء النباتي، وانتشار التجمّعات شبه المستقرّة حولها، ومنها ما يأخذ شكل بحيرات تحتفظ بالمياه على مدار السنة، من أهمها: بحيرة أركيز في ولاية اترارزه، وبحيرة ألاك، وبحيرة مال.

أما المنخفضات، فهي منتشرة، ولكنها تجفّ قبل موسم هطول الأمطار. وتساعد المنخفضات في تغذية المياه الجوفية، إلا أن معظم المياه تضيع بالتبخر الذي يعتبر العامل المؤثر في تنمية المياه السطحية. وقد أكدت تقارير الأرصاد الجوية أن معظم مناطق البلاد يزيد التبخر منها على ثلاثة مليارات متر مكعب في السنة. ومن أهم ما يميّز هذا النوع من الموارد المائية هو سهولة استخدامه.

كما تنتشر السدود الرملية^(٣) في الريف الموريتاني، ويعتمد الكثيرون عليها في الزراعة التقليدية. وقد ظلّت إلى فترة قريبة يعتمد عليها المواطنون، وخاصة الأكثر فقراً، في زراعة محاصيل، كالزروع والبشنة^(٤) والفل السوداني، من أجل اكتفائهم الذاتي، وتعتبر التنمية الحيوانية مكوّنته الثانية.

(١) سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٧٨.

(٢) مصالح وزارة التنمية الريفية.

(٣) السدود الرملية عبارة عن حواجز يتم إنجازها من قبل ساكنة الوادي من أجل حجز مياه الأمطار.

(٤) الزرع والبشنة عبارة عن محاصيل محلية، وهي أنواع من القمح.

أدركت الدولة مع استمرار ظاهرة الجفاف أهمية الاستثمار في مجال بناء السدود بطريقة هندسية تضمن حجز مياه الأمطار والاستفادة القصوى منها، وبشكل أمثل من خلال تقنيات تمكّن من الاستفادة من هذه الأمطار، وتفريغ المياه حتى يمكن البدء بالزراعة في الوقت المناسب.

كما تتسم موريتانيا بمناخ صحراوي جاف، نظراً إلى الطبيعة الجغرافية للبلد، في حين ساعد المحيط الأطلسي على تلطيف درجات الحرارة صيفاً على الشريط الساحلي، وبصفة عامة يمكن تقسيم موريتانيا إلى خمسة أقاليم مناخية:

– الإقليم الساحلي: يمتد هذا الإقليم من جنوب موريتانيا بالقرب من نهر السنغال بين الحدّ الجنوبي لموريتانيا وخط العرض ١٥ شمالاً. وتتراوح كمية الأمطار في هذا الإقليم بين ٥٠٠ ملم^٢ إلى ٧٥٠ ملم^٣ سنوياً، إلا أن هذه المستويات تظلّ غير دقيقة إلى حدّ ما، إذ يتميّز مستوى هطول الأمطار بالتذبذب في هذه المنطقة، وتتراوح فترة هطول الأمطار ما بين ثلاثة إلى خمسة أشهر، ويتميز هذا الإقليم الذي يعرف باسم شمامة بتربية الماشية والزراعة.

– الإقليم الساحلي الشمالي: يمتد بين خطي العرض ١٥ إلى ١٨، ويشمل معظم وسط موريتانيا، ويقلّ مستوى هطول الأمطار فيه عن ٢٥٠ ملم^٣، في حين أنه قد يصل إلى ٣٥٠ ملم^٣ في فصل الخريف في بعض المناطق. ويتميز هذا الإقليم بالمدى الحراري السنوي بسبب الاختلاف الشائع في درجات الحرارة بين الشتاء والصيف، ويمثل هذا الإقليم مدينتا كيفة والعيون.

– الإقليم الصحراوي الجنوبي: يقع هذا الإقليم بين خطي العرض ١٨ و ٢١ شمالاً، وقد تهطل الأمطار فيه خلال شهري تموز/يوليو وأب/أغسطس نتيجة للرياح الموسمية الجنوبية الغربية.

– الإقليم الصحراوي: يقع هذا الإقليم في شمال خط العرض ٢١، ويتسم بالطبيعة الصحراوية، إلا أنه قد يسجل هطولاً للأمطار بمستوى منخفض في بعض السنوات، كما أن درجات الحرارة في هذا الإقليم مرتفعة، وتمثله مدن أفديرك وبيير أم كرين.

– الإقليم الساحلي الموريتاني: ينحصر هذا الإقليم في الشريط الساحلي الضيق في شمال البلاد، حيث يسجل في فصل الشتاء مستوى منخفضاً لهطول الأمطار، كما يتميّز بارتفاع الرطوبة. والرياح السائدة في هذا الإقليم هي الرياح الشمالية الغربية، ونتيجة لذلك فإن تكون الحرارة أقل مما هو معتاد، وتمثله ولاية داخلّة أنواذيبو.

كما تؤدي العوامل البشرية دوراً أساسياً من منطلق أن الفرد يعتبر المستهدف الأول لكل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ودعامتها الأولى، وحيث يعتبر سكان أي مجتمع من المجتمعات المصدر الرئيسي للقوة العاملة. قُدّر سكان الجمهورية الإسلامية الموريتانية إبان الاستقلال سنة ١٩٦٠ بحوالى ٩٤٢,٠٠٠ نسمة، منهم حوالى ٧٨ بالمائة من البدو والرحل، وحوالى ١٥ بالمائة من سكان القرى، و٧ بالمائة يمثلون سكان المدينة. أما سكان العاصمة نواكشوط، فقد كانوا يقدّرون بحوالى ٣٠٠٠ نسمة. وفي ما يتعلق بالقوى العاملة، فهي كانت

تقدّر بحوالى ٢٩٩ ألف نسمة، منها حوالى ٩١ بالمئة يعملون في التنمية الحيوانية والزراعية، و٣ بالمئة في الصناعة، وحوالى ٦ بالمئة في الخدمات. وفي سنة ١٩٦٥ كان يعيش في القطاع الريفي ٩٠ بالمئة من السكان، وفي سنة ١٩٨٠ كان هذا القطاع يستوعب ٦٩ بالمئة من جملة القوى العاملة، حيث كان يستوعب ٣٥١ ألفاً، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٥٣٥ ألف عامل في سنة ١٩٩١، أي بزيادة ٥٩ بالمئة على حجم العمالة الزراعية سنة ١٩٨٠. تتركز هذه الفئة من السكان في المناطق الزراعية التي تتلاءم ظروفها والإنتاج الزراعي.

يلاحظ أن العمالة الزراعية تشكّل نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة، ويرجع ذلك إلى اتساع قاعدة المجتمع الريفي، وربما كان للمستوى الثقافي التعليمي أثره في عدم لجوء هذه القوى إلى أبواب التصنيع والتجارة والخدمات.

وإذا كانت العمالة الزراعية تشكّل نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة الوطنية، فإن هناك مشاكل عديدة يعانيها هذا القطاع تتعلق بمهنية العمالة الزراعية، الأمر الذي أدى إلى قلة استخدام المكننة الزراعية وتعطلها في كثير من الأحيان، إن وجدت. كما أن التدريب الذي يتلقاه المرشد الزراعي كثيراً ما يكون في الخارج، مما يصعب ترجمته إلى واقع المزارع الموريتاني.

أما العوامل الاقتصادية، فلا تقل أهمية عن المحدّدات التي سبق عرضها، حيث تعتبر مكملاً للعوامل السابقة، وأساساً لكل سياسة تهدف إلى تطوير القطاع.

حاولت الدولة بكل الوسائل أن ترفع من مستوى هذا القطاع المتخلف، إلا أن السياسات المعتمدة من خلال تنفيذ مشاريع ضخمة تحتاج إلى تمويلات كبيرة ووقت أكبر، أدت إلى الحدّ من الفئات التي استفادت منها، واقتصارها على طبقة رجال الأعمال المستثمرين في القطاع، مما فاقم من مشاكل القطاع، بما فيها مشكلة الملكية العقارية وضعف المساحات المستغلّة.

اعتمدت الدولة في تلك السياسات على الدعم المالي المباشر من خلال تقديم القروض والمنح المالية والمساعدات العينية، وكذا الدعم غير المباشر من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية على مدخلات ومخرجات النشاط الزراعي.

تهدف الحكومة من خلال تدخلها في القطاع الزراعي إلى تطوير النشاط الزراعي، وزيادة كميات الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة القدرات.

وكمثال حيّ على الدعم المقدم لتطوير القطاع من خلال المحدّد الاقتصادي، ومن أجل نجاح الحملة الزراعية، قررت الدولة عام ٢٠١١ دعم الهيئة الجديدة المعنية بالقروض الزراعية، أي الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية، من خلال توفير ضمانات مصرفية بغية الحصول على الحصة التكميلية للحملة الزراعية المروية عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بتمويل قدره ١٣٠ مليون أوقية. وعليه، فإن الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض الزراعي، وبدعم من وزارة المالية والبنك المركزي، كان عليه أن يوفر هذا المبلغ بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ كآخر أجل؛ كل هذا بسبب الاهتمام الذي باتت توليه الدولة للزراعة، وخاصة المروية منها، خصوصاً عام ٢٠٠٩.

٢ - أنواع الأنشطة الزراعية

من خلال الرجوع إلى الطبيعة المناخية الجافة والصعبة، يتضح أن الأنشطة الزراعية في موريتانيا تعتمد أساساً على الزراعة المطرية والفيضية التي لا يتحكم فيها المزارع، وإنما ترجع في الأساس إلى مستوى الأمطار المسجلة، وهو ما أدى إلى توجه الكثير من العاملين في القطاع إلى العمل في التنمية الحيوانية، حيث يمكن عرض الأنشطة الزراعية في النقاط التالية:

أ - الزراعة المروية

منذ فجر الاستقلال والإنتاج الزراعي الموريتاني يرتكز أساساً على الزراعة التقليدية (الدخن، والذرة) والري بالطرق البدائية، مما جعل البلد قاصراً عن التوصل إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وسدّ الثغرات الحاصلة في مجال إنتاج الحبوب، بل إن كميات كبيرة من هذه الأخيرة يتم استيرادها من الخارج.

يرجع السبب هنا إلى تعرّض المنطقة لسنوات من الجفاف، وإلى ما واكب ذلك من تقلبات في الأمطار، وبالتالي انخفاض ملحوظ في الإنتاج الزراعي، والعجز في المراعي، مما أدى إلى فقدان معظم الثروة الحيوانية في البلد.

هذه الظروف والتقلبات المناخية التي عرفت البلاد، هي أمور أدت كلها إلى ظهور الزراعة المروية^(٥). ومن أهم مكوّنات الزراعة المروية في موريتانيا تلك التي تعتمد على نهر السنغال كمصدر للمياه، ومن أهمها مشروع أمبوربة بالقرب من مدينة روصو التي تبلغ مساحتها الكلية أكثر من ٩٠٠٠ هكتار، ويزرع منها أكثر من ٨٠٠٠ هكتار. أما مشاريع الري الأخرى، فمساحتها أصغر من ذلك، مثل مشروع «قشدر».

كما توجد مناطق أخرى في منطقة شمامة على امتداد النهر، وفي الولايات الواقعة في حيّز النهر، وهي في الأساس مشاريع فردية تفتقد الكثير من المكننة الزراعية، مع أنها تساعد على سدّ العجز الحاصل في الحبوب والخضروات. كما بدأت الدولة منذ عام ٢٠٠٩، تتجه بالفعل إلى دعم القطاع من خلال توفير البذور للمواطنين وتسويق منتجاتهم، وهو ما سيؤدي دوراً مهماً في الاستغلال الأمثل للمناطق الصالحة للزراعة على امتداد النهر.

بدورها، تعود زراعة النخيل في موريتانيا إلى القرن العاشر الميلادي، وهي تزدهر في منطقة أزوغبي بولاية أدرار. وتوفر واحات النخيل الغذاء والعمل لحوالي ٢٣٠ فلاحاً في وسط بيئي بالغ الصعوبة. ويبلغ تعداد النخيل في موريتانيا ٨٧٠ مليون نخلة، موزعة على ٢١٨ واحة في أربع مناطق رئيسية: أدرار، وتكانت، والعصابة، والحوضين، وتغطي أكثر من ٥٠٨٠ هكتاراً.

ورغم النواقص الفنية، فإن إنتاج التمور في موريتانيا يصل إلى حوالي ٢٣٠٠٠ طن

(٥) تعتمد الزراعة أساساً على مياه نهر السنغال والمياه الجوفية، وترتكز أساساً على زراعة الأرز والدخن

والذرة.

سنوياً، بينما يصل الإنتاج الزراعي تحت النخيل إلى حوالي ١٠ آلاف طن، ما بين خضروات وحبوب ومنتجات أخرى.

تمارس الزراعة تحت النخيل أساساً في ولايتي أدرار وتكانت، حيث تتم زراعة بعض المحاصيل، كالقمح والشعير والخضروات، وهو ما يتم من خلاله تزويد أسواق الولاياتين بما تحتاج إليه من الخضروات مع إمكانية التسويق في المدن الأخرى، إلا أن آليات التسويق تحول دون ذلك. أما في المدن الواحاتية الأخرى، فالزراعة تحت النخيل لا تزال ضعيفة المستوى لارتباط ساكنتها بالزراعة وراء السدود، في حين تعتبر الخضروات من المحاصيل الحديثة على المجتمع الموريتاني، شأنها في ذلك شأن بقية المحاصيل المروية الأخرى، كالأرز، على سبيل المثال. وقد شهدت هذه الزراعة، كباقي الزراعات الأخرى، بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت سنوات الجفاف التي شهدتها البلاد في السبعينيات، مما أدى إلى هجرة ريفية كبيرة باتجاه المدن، الأمر الذي نجم عنه تغير في العادات الغذائية، وإقبال على زراعة الخضروات، نظراً إلى ما توفره من وجبات غذائية متكاملة.

إن الأنشطة الزراعية في موريتانيا تعتمد أساساً على الزراعة المطرية والفيضية التي لا يتحكم فيها المزارع، وإنما ترجع في الأساس إلى مستوى الأمطار المسجلة، وهو ما أدى إلى توجه الكثير من العاملين في القطاع إلى العمل في التنمية الحيوانية.

تزرع الخضروات في السهول والوديان، وفي واحات النخيل، وعلى ضفاف النهر، وفي المناطق التي يقترب مأواها من السطح. ولا تعتمد زراعة الخضروات على الأمطار، وإنما على الري التقليدي، واستخدام الأسمدة والآلات الخفيفة.

وبما أن هذا النشاط يسيطر عليه القطاع الخاص، فإنه لا توجد إحصاءات بشأن إنتاج المحاصيل. ومن أهم الخضروات التي تزرع في هذه الواحات: الطماطم، والبصل، والجزر، والبطاطس.

ب - الزراعة المطرية والفيضية

ترتبط الزراعة المطرية والفيضية بمستويات هطول الأمطار بصورة مباشرة، لذا فإن التذبذب في مستوياتها له انعكاس مباشر على الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة، كما يعاني هذا الإنتاج بعض الآفات الأخرى، كتلك التي تسببها الطيور والجراد، إلى جانب غياب الوعي، وضعف الإرشاد الزراعي، ومع هذا كله لا يزال هذا النوع من الزراعة يدرّ على أصحابه أرباحاً لا يستهان بها.

كما أن تحكم العامل الطبيعي، وبدائية الوسائل المستخدمة في هذه الزراعة، هما عاملان يؤثران في حجم المساحات المزروعة اعتماداً على الأمطار. وتعتبر منطقة النهر، والجزء الشرقي

من موريتانيا، أهم مناطق الزراعة المطرية. وتمثل المساحات المزروعة جزءاً لا بأس به من المساحات الزراعية على مستوى الوطن، حيث تتراوح ما بين ١٤ و ٥٠ ألف هكتار في حالة انخفاض مستوى هطول الأمطار، و ٥٠ ألف هكتار في فترة تحسّن المستويات المسجلة من هطول الأمطار. وتعتمد الزراعة المطرية على إنتاج الحبوب: الدخن، والقمح، والشعير... إلخ.

يواجه هذا النوع من الزراعة، علاوة على الطبيعة المناخية القاسية، مجموعة من العوائق، مثل ضعف القدرات الفنية للمزارعين، وكذلك الإمكانات المادية لتأمين المدخلات الزراعية لكافة المزارعين، إضافة إلى التأخر التكنولوجي، وغياب البنية التحتية للتخزين والنقل... إلخ. أما الزراعة الفيضية، فتوجد أساساً على ضفة نهر السنغال، وفي المنخفضات التي تمكّن من حصر الماء وراء السدود والحواجز، حيث يرتفع منسوب النهر من شهر تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر ليغمر الأراضي الصالحة للزراعة .

ومع تراجع المياه، يبدأ المزارعون في زراعة الدخن والفاصوليا التي يتم حصادها في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، إلا أنه لتكون كمية الماء كافية يجب أن تزيد قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء على ٤٠ بالمئة. يتراوح طول الأراضي المغمورة بمياه النهر في فترة الفيضان ما بين ١٠ و ٢٠ كلم، وتتغير المساحات القابلة للزراعة بحسب قوة الفيضان من ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ هكتار، حيث تمثل الزراعات الجافة، كالحبوب، وباستثناء الأرز، الزراعات الأكثر انتشاراً في المناطق الفيضية.

تحظى زراعة الحبوب في المناطق الفيضية بعناية خاصة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية في أفق عام ٢٠١٥، حيث يتمثل الهدف الرئيسي بتحسين المردودية، وتشجيع تكوين أقطاب نشاط قادرة على خلق مصادر مدرة دخل مستقرّ لفائدة الفلاحين الفقراء.

ج - كيفية تطور الإنتاج الزراعي

ظلت الزراعة، ولفترات متعددة، راکدة، واتصفت بتدني الإنتاجية العامة للعمل الزراعي والأرض، وإنتاجية العمل الزراعي كانت تقدّر في نهاية السبعينيات بمئتي دولار في السنة. أما مردودية الهكتار من الحبوب، فتقدر بحوالى ٣٥٠ طناً إلى ٤٠٠ طن. ولا شك في أن هذه الأمثلة تؤكد تدني إنتاجية العمل الزراعي في موريتانيا، من حيث القدرة على تقديم التمويل والمواد الأولية وأفاق الاستخدامات الصناعية بالنسبة إلى مثيلاتها في الدول السائرة في طريق النمو. كما ارتد هذا التدني عكسياً على مستوى معيشة السكان الريفيين إلى درجة المجاعة أحياناً، ناهيك من تدهور مستوى الصحة والتعليم... إلخ.

زادت وضعية القطاع صعوبة مع استمرار ظاهرة الجفاف وشحّ المساعدات الدولية للتنمية الزراعية. من هنا كان لا بد من أن تعمل الدولة الموريتانية على التخفيف من حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا الوضع، ففكرت في تحديث القطاع الزراعي. وعندما نلقي نظرة على الجدول الرقم (١) الذي يركّز على محاصيل الزراعة المطرية والزراعة الفيضية والزراعة في المستنقعات، نلاحظ التذبذب الواضح في المحاصيل الزراعية التي تم

الاقتصار عليها. من وجهة نظر شخصية، يجب أن تتدخل الدولة من خلال توفير المدخلات ودعم المزارع من خلال قروض ميسرة، والتمكين المستمر للمزارعين على استخدام الآليات الزراعية وزيادة مستوى الإنتاج.

من جانب آخر، يجب إدخال زراعة القمح نتيجة لمستوى استهلاكه، الذي يعود إلى تطور العادات الاستهلاكية للمواطن، والذي يتم استيراد الكمية المطلوبة منه على مستوى السوق المحلية، كذلك تطوير زراعة الأرز حتى يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى هذه المادة الحيوية.

من جانب آخر لا يقل أهمية، يجب العمل على تطوير زراعة الخضروات، بحيث تتمكن البلاد من الاكتفاء الذاتي على الأقل، والتقليل من العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتم استيراد الخضروات من المملكة المغربية من دون أن تكون المحلية أقل جودة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال دعم التعاونيات النسوية، وإيجاد دالية تضمن التسويق على المستوى الوطني، وهو ما يساعد عليه مستوى البنى التحتية الموجودة حالياً على المستوى الوطني من طرق وشبكات كهرباء.

الجدول الرقم (١)

تطور كمية الإنتاج بالطن بحسب الزراعة والمواد المزروعة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٠٠)

المطرية			المستنقعات			الفيضية			السنوات
الدخن	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	الدخن	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	الدخن	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	
٥١٢٤٢	٦٠٦٤	١٣٦٣	٥٨٦٦٩	٨٩١٥	١١٩٦	٩٨١٥	١١٩٦	١٠١١١	٢٠٠٠/١٩٩٩
٦٢٧٧١	٣٧٥٠	٦١١	٦٧١٣٢	٣٦٨٩	٥٢٨	٣٦٨٩	٥٢٨	٤٢١٧	٢٠٠١/٢٠٠٠
٣٨٦٠١	٤٥٨٧	٨٢	٤٣٢٧٠	٨٩٦	٤٠٣	٨٩٦	٤٠٣	١٢٩٩	٢٠٠٢/٢٠٠١
١٤٧٣٤	٥٨٦	٣٣	١٥٣٥٣	٣٧٠	٥٣	٣٧٠	٥٣	٤٢٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٦٠١٩٤	٥٩٠٢	١٥٧٤	٦٧٦٧٠	٤٧١٠	٢٣٠٠	٤٧١٠	٢٣٠٠	٧٠١٠	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٠٦٥٩	٨٢٣	٧٦٨	١٢٢٥٠	٨٠٠	٥٥٤	٨٠٠	٥٥٤	١٣٥٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٥٤٣٧٧	٤٢٢١	٧٩٩	٥٩٣٩٧	١٩٨٢	١٥٤٥	١٩٨٢	١٥٤٥	٣٥٢٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٥٤٠٦٣	٤٩٥٥	٤٨٨	٥٩٥٠٦	١١٧٢	٥٨٠	١١٧٢	٥٨٠	١٧٥٢	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٦٣٧٧٦	٤٩٤١	٤٤١	٦٩١٥٨	٥٥٣٨	٧٥٤٨	٥٥٣٨	٧٥٤٠	١٣٠٨٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦١٩٩٤	٢٣١٨	٢٢٣	٦٤٥٣٥	٣١٢١	٤٢١	٣١١٢	٤٢١	٣٥٤٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٧٧١٥٤	٨٠٨١	٢٠٦	٨٥٤٤١	٦٢٣	٦٥٣	٦٢٣	٦٥٣	١٢٧٦	٢٠١٠/٢٠٠٩
٩٣٧٩١	٣٣٤٤	٦٠٦	٩٧٧٤١	١٧٥٣	٥١٠	١٧٥٣	٥١٠	٢٢٦٣	٢٠١١/٢٠١٠

المصدر: تقرير وزارة التنمية الريفية الموريتانية للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١١ (وزارة التنمية الريفية، مصلحة الإحصائيات الزراعية).

إذا نظرنا إلى كل منتج على حدة، مثلاً، نلاحظ أن إنتاج مادة الدخن في تناقص مستمر، وهو ما يمكن تعميمه على وضع الزراعة الفيضية. وإذا انتقلنا إلى مادة الذرة الشامية، نلاحظ انعدامها في زراعة المستنقعات، وتناقصها في الزراعة المطرية والفيضية، مع وجود تذبذب على مستوى هذه الفترة. ويعود هذا الهبوط إلى مجموعة من الأسباب، بعضها يتعلق بالظروف الطبيعية، وبعضها يتعلق بالمزارعين أنفسهم. وبالرجوع إلى الذرة الرفيعة، نرى أن إنتاجها يتناقص في الزراعات المطرية والفيضية.

الجدول الرقم (٢) تطور الزراعة المطرية والمروية المزروعة في الفترة (٢٠١١ - ٢٠٠٠)

المروية				المطرية				السنوات
المجموع	الأرز	الذرة الشامية	الدخن	المجموع	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الدخن	
٨٩٦٢٠	٨٦٤٦٣	١٥٠٨	١٦٤٩	٥٨٦٦٩	١٣٦٣	٦٠٦٤	٥١٢٤٢	٢٠٠٠/١٩٩٩
٨١٨٨٥٦	٧٦٢٠٠	٣٩٧٤	١٦٨٢	٦٧١٣٢	٦١١	٣٧٥٠	٦٢٧٧١	٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٩٥٣٥	٥٨٨٠٩	١٠٨	٦١٨	٤٣٢٧٠	٨٢	٤٥٨٧	٣٨٦٠١	٢٠٠٢/٢٠٠١
٨٥٦٠٨	٨٥٢٧٢	٨٨	٢٤٨	١٥٣٥٣	٣٣	٥٨٦	١٤٧٣٤	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٨٠٢٢٩	٧٨٩٩٩	٥٣٢	٦٩٨	٦٧٦٧٠	١٥٧٤	٥٩٠٢	٦٠١٩٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٨٥٦٨٥	٨٥٥٣٣	٨٣	٦٩	١٢٢٥٠	٧٦٨	٨٢٣	١٠٦٥٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٨٩٩٣٠	٨٩٥٠٠	٦٢	٣٦٨	٥٩٣٩٧	٧٩٩	٤٢٢١	٥٤٣٧٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٤٩٧٥١	٤٩٦٠٧	٠	١٤٤	٥٩٥٠٦	٤٨٨	٤٩٥٥	٥٤٠٦٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٥٤٠٠٠	٥٤٠٠٠	٠	٠	٦٩١٥٨	٤٤١	٤٩٤١	٦٣٧٧٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٦٤٤٥٣	٦٤٤٥٣	٠	٠	٦٤٥٣٥٤	٢٢٣	٢٣١٨	٦١٩٩٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٥٣٥٦١	٥٣٥٦١	٠	٠	٨٥٤٤١	٣٠٦	٨٠٨١	٧٧١٥٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٣٤٤٤٧	١٣٤٤٤٧	٠	٠	٩٧٧٤١	٦٠٦	٣٣٤٤	٩٣٧٩١	٢٠١١/٢٠١٠

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ من الجدول الرقم (٢)، ضياع جزء من هذا الإنتاج، وكذلك السمة الأساسية التي تعتبر ثابتة، وهي التذبذب الذي حدث في الإنتاج، والذي لا تكمن خطورته في زيادته أو نقصانه، وإنما في عدم القدرة على بناء سياسة أمن غذائي هادفة ومجدية. وفي ما يخص حملة الزراعة المروية، نلاحظ تراجعاً على مستوى كل هذه المنتجات، والتركيز على زراعة جديدة هي زراعة الأرز، وذلك لأسباب منها ميول المواطن إلى استهلاك هذه المادة. ويلاحظ أن إنتاج هذه المادة أصبح يتزايد في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة الطلب عليها.

ثانياً: دور القطاع الزراعي في التنمية

تؤدي الزراعة دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد النامية، فتعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومي في كل البلاد وهي الأساس الذي تبنى عليه كل قواعد النمو الاقتصادي فيها، ففي دول الجنوب تمثل الأنشطة الزراعية نسبة كبيرة من الدخل القومي، كما يمثل السكان العاملون في القطاع نسبة عالية من عدد السكان، لذا يكون تطوير الزراعة ضرورة تحتمها الظروف الطبيعية والاقتصادية لبلد كموريتانيا حيث يتزايد سكانها بمعدل أسرع من معدل الإنتاج الزراعي.

١ - دور القطاع الزراعي الموريتاني في رفع التحديات

يتعلق الأمر بتحليل الميزات والعوائق التي يتميز بها القطاع الزراعي الرعوي، وخاصة قدرته على مواجهة التحديات المطروحة، والقيام بدوره كاملاً في المساهمة في النمو الاقتصادي، وتحسين الأمن الغذائي، والتخفيف من الفقر، وكذا المحافظة على المصادر الطبيعية. لقد ضعفت هذه القدرة اليوم، لذلك ينبغي القيام بتحليل لا مجاملة فيه للعوائق الرئيسية التي تثقل أداء القطاع، وتحديد الفرص التي ينبغي اغتنامها .

يؤدي نمو القطاع الزراعي والريفي دوراً أولياً في التوزيع الجغرافي للسكان. وبحسب المسوحات التي أنجزت في البلاد، لوحظ أن هجرة سكان الريف إلى المدينة تعود إلى تدهور ظروف المعيشة في الوسط الريفي أكثر منها إلى جاذبية المدن. وبعبارة أخرى، فإن تحسين النمو النسبي للقطاع الزراعي، من حيث التبادل الداخلي، قد يكون له أثر كبير في تخفيف التحضر، والحد من الفقر في الوسط الحضري. كما قد يكون له انعكاس غير مباشر على تنشيط المراكز الحضرية الانتقالية والمراكز الريفية التي تتطلب الخدمات المقربة. وأخيراً، قد تحول دون ظاهرة شيخوخة سكان الريف وتناقص الاستثمار.

بالنظر إلى دور القطاع من ناحية الأمن الغذائي، يلاحظ في البلاد تحسن مهم للحالة العامة في المناطق الريفية، كما في المناطق الحضرية، حيث تُظهر كل المؤشرات بعض التحسينات. غير أنه يلاحظ تفاوت كبير بين الريف والحضر، إذ يصل معدل الفقر إلى ٢٠,٨ بالمائة على المستوى الحضري مقارنة بـ ٥٩,٤ بالمائة في الوسط الريفي، بحسب آخر مسح للظروف المعيشية للسكان أجري عام ٢٠٠٨، كما تظهر تلك المسوحات تفاوتاً أيضاً على مستوى الوسط الريفي نفسه.

أما في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للبلد، فقد مكن إنتاج الحبوب على المستوى الوطني من تغطية حوالى ٣٠ بالمائة من الاستهلاك المحلي عام ٢٠١٠، وهو أمر يمكن رفعه من خلال دعم الزراعة الفيضية وما وراء السدود. وتشكل اللحوم الحمر القطاع الوحيد الذي يحقق البلد اكتفاءً ذاتياً منه، بل يحقق فائضاً يمكن تصديره، حيث يتم تصدير بعض قطعان الأبقار إلى السنغال المجاور، وكذا بعض قطعان الإبل والأغنام إلى المغرب والجزائر،

إلا أن ما يحول دون تنظيم تصدير اللحوم وخلق قيمة مضافة في القطاع هو عدم وجود مسالـخ تعتمد المعايير والمواصفات العالمية. تجدر الإشارة إلى أن الريفيين، وإن كان معظمهم مزارعين، يتعيّن عليهم شراء نسبة كبيرة من المنتجات الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى التي يحتاجون إليها.

كما يتميز مستوى الإنتاج بارتباطه الشديد بالظروف المناخية، وبتأثره بالآفات الزراعية الناجمة عن الحشرات، والتذبذب على مستوى الأسعار، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى الإنتاج الوطني لغياب استراتيجيا واضحة الأهداف والمعالم، وهو ما حال دون تحقيق البلد اكتفاءً ذاتياً على المستوى الغذائي. وبما أن الفترات الفاصلة بين حصادين هي الأكثر حرجاً بالنسبة إلى تحقيق الأمن الغذائي، فقد أنشأت الحكومة مفوضية مكلفة بالأمن الغذائي، لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي المعقّدة، وتعزيز نظام تسيير الأزمات الذي كان ضعيف الفاعلية.

إن التحديّ بالنسبة إلى القطاع الزراعي هو الحدّ من هذا الضعف الحاصل اليوم، وفي المستقبل، ذلك أن الطلب الغذائي سيزداد بقوة، بسبب تزايد السكان، وتزايد الدخل والتوزيع الجغرافي للسكان، وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر. وبحسب التقديرات، سيؤدي تزايد السكان إلى مضاعفة الطلب على الحبوب في السنوات القادمة. فضلاً عن ذلك، فإن البلد يستورد عملياً مجموع حاجاته من السكر والزيت النباتي.

٢ - توفير حاجات القطاع الصناعي من المواد الأولية

على الرغم من أن الصناعة هي المنفذ الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، إلا أن التقدم الصناعي يتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي، ومن بينها توفير المادة الأولية التي يتحمّل القطاع الزراعي العبء الأكبر في إنتاجها. إلا أنه من أجل أن يؤدي القطاع الزراعي الدور المنوط به لتوفير المدخلات اللازمة، ومن أجل أن يقوم القطاع الصناعي في أغلب مكوناته برفد الاقتصاد بالمنتجات اللازمة لسدّ حاجات الفرد، وخلق اقتصاد مصنّع ومصنّع، يجب وضع سياسات هادفة وموجّهة من قبل الدولة، التي يجب أن تتبنّى هذا القطاع من منطلق ارتباطه بكيونة الدولة وبالقطاعات الأخرى، حيث يجب رفع التحديات التي يعانيها القطاع الفلاحي، المتمثلة أساساً في مشاكل التمويل، ومشاكل التسويق، والملكية العقارية.

يحتاج المزارع إلى التمويل للحصول على المستلزمات الأساسية من البذور والأسمدة، كما يحتاج إليه لاقتناء الآلات الزراعية الحديثة بغية زيادة وتطوير إنتاجه. كما أن القطاع المصرفي لا يرى أن هناك حافزاً يدفعه إلى تمويل النشاط الزراعي، وذلك بسبب الطبيعة المناخية الصعبة، بالإضافة إلى صعوبة تقديم الضمانات الكافية من قبل المزارعين. وهذا ما يجعل مسؤولية تمويل القطاع الزراعي تقع على عاتق الدولة. يمكن تلخيص مشكلة تمويل هذا القطاع في نقطتين: ضعف الاستثمارات المخصّصة للقطاع، واقتصار التمويل على مؤسسة القرض الزراعي، مع ما تعانيه من ضعف في الإمكانيات، وضعف في التحصيل.

وللبحث العلمي دوره في تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مما يستوجب إنشاء معاهد متخصصة للبحث العلمي، ودعم وتطوير الثانوية الزراعية في بوقي، وتفعيل مدرسة الإرشاد الزراعي في كيهدي، يضاف إلى ذلك خلق مزارع نموذجية على غرار مزرعة أمبورية.

من خلال نظرة متبّعة للاستراتيجيات التنموية في البلاد، نلاحظ غياب، أو على الأقل إهمال، القطاع الزراعي في ما يتعلق بالتخطيط والدعم في الخطط الإنمائية التي تبنتها موريتانيا خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٨٥)، حيث إن المخصّصات الاستثمارية التي حصل عليها هذا القطاع في الخطة الخمسية عند بداية نشأة الدولة (١٩٦٣ - ١٩٦٦) تساوي ٨,٦ بالمئة من مجمل الاستثمارات، وفي المخطط الثاني (١٩٧٠ - ١٩٧٣) كانت تساوي ١٣,٩ بالمئة، وفي المخطط الثالث (١٩٧٦ - ١٩٨٠) بلغ نصيب القطاع الزراعي ١٤,٣ بالمئة، أما المخطط الرابع (١٩٨١ - ١٩٨٥) فقد بلغ نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات ٢١,٧ بالمئة^(٦). وعلى الرغم من ضعف نسبة

إن تحسين النمو النسبي للقطاع الزراعي، من حيث التبادل الداخلي، قد يكون له أثر كبير في تخفيف التحضر، والحد من الفقر في الوسط الحضري. كما قد يكون له انعكاس غير مباشر على تنشيط المراكز الحضرية الانتقالية والمراكز الريفية التي تتطلب الخدمات المقرّبة.

الاستثمارات المخصّصة للقطاع الزراعي، فإنه لا يتم تنفيذ إلا نسبة ضئيلة منها، حيث إن نسبة التنفيذ في المخطّطات الأربعة كانت على النحو التالي: ٧٨ بالمئة، و٣٨ بالمئة، و٥٤ بالمئة، و٣٦ بالمئة .

كما أن الهيئات المكلفة بالتسويق وتنظيم السوق المحلية تفتقر إلى سياسات واضحة في هذا المجال، وإلى الخبرة اللازمة، بالإضافة إلى الحضور القوي لمجموعات ترى في تطوير المنتج المحلي مساساً بمصالحها التجارية، وإلى ذلك يضاف ضعف البنى التحتية الضرورية لتسويق المنتج الزراعي المحلي، حيث سرعة التلف والتدهور السريع، مما يزيد من نسبة المخاطر التي تتعرّض لها هذه المنتجات .

ولا يزال نظام الملكية العقارية في موريتانيا يشهد نوعاً من الغموض في الآليات المتبعة في توزيع الدولة الأراضي الزراعية وحيازتها كأراض ذات نفع عام، ورغم تدخل الدولة وإعطائها رخص استغلال بعض الأراضي غير المستعملة أصلاً، فإنه لا تزال هناك مشاكل عقارية مرتبطة بتوزيع هذه الأراضي على المزارعين الجدد ورجال الأعمال، كما توجد مشاكل أخرى ترتبط بقانون الاستصلاح الريفي لسنة ١٩٨٣ والمراسيم المطبّقة له، حيث إن ملكية الأراضي

(٦) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، وثائق تدعم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق

العالمية والترويج لها (٢٠٠٤).

الزراعية في موريتانيا تعود في أساسها إلى تملك تلك الأراضي من قبل المستعمر، تاركاً فيها موروثاً يصعب التعامل معه، إذ تمتلك كل قبيلة أراضي زراعية خاصة، لا يمكن استغلالها من قبل طرف آخر إلا بتفويض من القبيلة. كما أن السدود مملوكة من قبل المجموعات القبلية وموزعة على أسرها، وهو ما عمّقه الدولة العصرية بعد الاستعمار من خلال تمويل سدود لا يتم في غالب الأحيان استغلالها، وبالتالي فالمناطق التي تقع تحت ملك الدولة هي المناطق الواقعة في منطقة شمامة على امتداد النهر، وهي المناطق الصالحة للزراعة الفيضية.

خاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن موريتانيا تتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة، فلو تم استغلال المتاح من هذه الموارد استغلالاً أمثل، خاصة الطبيعية منها، وتم البحث والتنقيب عن المزيد منها، فسوف يتقدم القطاع الزراعي .

كما يمكن التوسع وتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، خاصة إذا قامت الدولة باستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، والاستثمار في المشاريع ذات الصلة الاستراتيجية، كبناء السدود، وبناء المستودعات. وتمتلك موريتانيا آفاقاً واسعة إذا تمت إعادة توزيع ملكية الأراضي، بحيث تتلاءم مع التطور التكنولوجي، إذ إن صغر وتشتت الحيازات الزراعية في بعض المناطق له أثر سلبي في الاستخدام الأمثل للآلات الزراعية. كما أن زيادة الوعي بأهمية القطاع ومكانته في الاقتصاد الوطني، وتطوير الخبرات لدى الفلاحين حول استخدام المكننة الزراعية، ووضع آليات للتسويق، سيكون له الأثر الكبير في تطور القطاع وبلوغ الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

وبشكل عملي، يجب تبني القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي من خلال إدخال الأمن الغذائي كمحور من محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، باعتباره المرجعية الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة. يضاف إلى ذلك، إدخال زراعة القمح ودعمها، لمكانة المادة في العادات الغذائية للفرد الموريتاني، وكذا تطوير زراعة الأرز.

يجب أيضاً الأخذ في الحسبان دور القطاع المصرفي، وأهمية توفير قروض في متناول المزارع البسيط من خلال تخفيض سعر الفائدة، على أن تقوم الدولة بتوفير ضمانات للقطاع المصرفي بدلاً من المزارعين، وخاصة منهم ذوي الدخل المحدود. كما يجب تعيين هيئة جديدة تتولى تمويل النشاط الفلاحي، وتعمل على توجيه النشاط بحسب السياسة العامة للبلد، وأن تقوم الهيئة الجديدة على مبدأ تعاوني، إذ يتم تسييرها على مستوى المستفيدين مع الإشراف العام من قبل الدولة، على أن توضع آليات جديدة تستفيد من إخفاقات مؤسسة القرض الزراعي، وأن يوضع في الحسبان أن تطوير القطاع الفلاحي ضرورة وحتمية من أجل بقاء البلاد، وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع بجميع أبعاد المفهوم، من أجل استقلال البلد في قراراته وتوجهاته.

يضاف إلى ذلك أن تطوير القطاع يتطلب وجود أسواق، وهذا يعتمد على خلق شبكة طرق،

وتوفير الكهرباء، من أجل خلق قطاع للصناعات الغذائية متطور، ويلبّي متطلبات السوق، مع إمكانية التصدير إلى الأسواق المجاورة.

كما يجب على الدولة أن تتدخل لحلّ مشكل الملكية العقارية الذي يعتبر من العوائق الأساسية أمام امتلاك المزارعين للأراضي التي يزرعونها، مما يجعل غالبيتهم في موقف الأجير، وهو ما يحبط من عزائمهم، ويتجاهل أن الأرض الميثة لمن أحيّاها.

وعلى الدولة أيضاً أن تقوم بحماية المنتج الوطني من خلال دعم المدخلات الزراعية وتوفيرها في الوقت المناسب، ورفع الضرائب على المنتج المستورد، حيث يمكن للشركة الوطنية للاستيراد والتصدير أن تتولى تسويق المنتج من خلال تواجدها على المستوى الوطني، وهو ما يمكنها من أن تؤدي الدور الذي أنشئت من أجله، المتعلق بتوفير المواد الضرورية، كالقمح والأرز والزيت والمواد أخرى التي تستدعي الاستيراد وتثبيت الأسعار □

المراجع

سالم، محمذن بن أحمد. **الاقتصاد الزراعي، ثلاثون سنة من الجهود التنموية: نتائج وآفاق**. نواكشوط: دار القافلة للصحافة والنشر، ١٩٩٢.

العظمي، محمود صادق وشوقي محمد غنيم. **الاقتصاد الزراعي**. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الزراعة، مركز التعليم المفتوح، [د. ت.].

محمد، محمد بناني. «تقييم الحاجات من المعلومات في المجال الزراعي في مجموعة الكارايبي والباسيفيك». المركز الفني للتعاون الزراعي والفلاحي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

ولد اسلم، محمد أحمد. «الفقر في مدينة نواكشوط: دراسة تحليلية». **بحوث اقتصادية عربية: السنة ١٨، العددان ٥٣ - ٥٤، شتاء - ربيع ٢٠١١**.

ولد هنداه، محمد محمود. **القرض الزراعي والتنمية الريفية في موريتانيا**. السنغال: المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ٢٠٠٣.